المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر- مجلد ١، العدد ٢ (أبريل ٢٠٢٢)
ISSN: Print: 2812 - 4758, Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - التابع لمجلس الوزراء

دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)

أسماء أحمد توفيق النمر
باحث دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

Role of Interest Groups in Making Egyptian Economic Policy During the Period (1991-2021)

Asmaa Ahmed Tawfik elnemr
PhD Researcher- Faculty of Economics and Political Sciences- Cairo University

- المراسلة: أسماء النمر
  باحث دكتوراه- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة.
  البريد الإلكتروني: asmatiger@ gmail.com

- **URL:** http://doi.org/10.21608/ijppe.2022.234344 **DOI:** 10.21608/ijppe.2022.234344
- تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/١١/٢٨، وتاريخ قبوله: ٢٠٢٢/١/١٦
- توثيق البحث: النمر، أسماء أحمد توفيق. (٢٠٢٢، أبريل). دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩١ -٢٠٢١). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، ١(٢)، ٨٢-١٠٨.

المستخلص

تركز الدراسة على دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية في مصر خلال ثلاثين عامًا من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٢١، مع التركيز على دور جمعية رجال الأعمال المصريين والنقابات العمالية، حيث كان لهما دور ملموس في عملية صنع السياسة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى اختلاف دور جماعات المصالح من فترة لأخرى بحسب طبيعة هذه الجماعات، وكذلك تأثرها بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، فنجد أن دور النقابات العمالية ازداد في العقد الأخير من حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، في المقابل سعت بعض جمعيات رجال الأعمال إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية. أما الفترة في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ اتسم فيها عمل النقابات العمالية بالاستقرار النسبي، وقلة الاحتجاجات العمالية.

وبالنسبة إلى دور جمعيات رجال الأعمال، فقد حدث تغير في دور هذه الجماعات، فأصبح هذا الدور لا يغلب عليه المصالح الشخصية؛ فلم يسمح النظام المصري الحالي إلا بدور متوازن لهذه الجماعات في صنع القرارات الاقتصادية بما يخدم مصلحة الوطن، وهذا على الرغم من عودة بعض رجال الأعمال للحياة السياسية مرة أخرى؛ حيث أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠ عن فوز العديد من رجال الأعمال المحسوبين على نظام الرئيس الراحل مبارك.

وتقسم هذه الدراسة إلى عدة محاور، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وتتمثل المحاور في تعريف السياسة الاقتصادية، ومراحل صنع السياسة الاقتصادية، وأهم جماعات المصالح المصرية، ودور جمعية رجال الأعمال المصريين والنقابات العمالية في صنع السياسة الاقتصادية المصرية.

الكلمات الدالة: السياسة الاقتصادية، جماعات المصالح، اتحاد النقابات، جمعية رجال الأعمال المصريين.

Abstract

The study examines the role of interest groups in the process of economic policy making in Egypt over the past thirty years, 1991 to 2021, with a focus on the role of the Egyptian Businessmen Association (EBA) and trade unions. These two groups had a tangible role in the process of economic policy making. The study shows that the role of interest groups varies over time from one period to another, according to the nature of these groups and the impact of the surrounding political, social and economic environment. It shows that the role of trade unions increased in the last decade of the rule of former President Hosni Mubarak, when some business groups sought to realize their own economic interests. In the period following the January 2011 revolution up till 2021, the activities of trade unions were characterized by relative stability, and less labor protests.

With regard to the role of business groups, the study shows a noticeable change, since it is no longer dominated by personal interests. The current Egyptian regime has only allowed a balanced role for these groups in making economic decisions, just to serve the overall interest of the country. It is noted that an important development occurred on the political scene with the return of some businessmen, affiliated with the regime of the late President Mubarak, to the political life, after winning the 2020 parliamentary elections.

The paper is divided into several chapters. In addition to the introduction and conclusion, the chapters covered definition of economic policy, the stages of making economic policy, the most important Egyptian interest groups, and the role of the Egyptian Businessmen Association and trade unions in the making of the Egyptian economic policy.

Keywords: Economic Policy, Interest Groups, Trade Union, Egyptian Businessmen Association (EBA)

١. المقدمة

تُمثِّل عملية صنع السياسة الاقتصادية أهمية بالغة في النظم السياسية على اختلافها، لما لها من صدى وتأثير على المواطن العادي وجمعيات رجال الأعمال والمجتمع والدولة، فتختلف جماعات المصالح من جماعة إلى أخرى، ومن نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، ومن مجتمع إلى آخر، من حيث النفوذ والأهداف ودرجة التأثير، وثقل هذه الجماعات وقوتها في التعبير عن مصالحها أيضًا، والتأثير في عملية صنع السياسات العامة بصفة عامة، والسياسة الاقتصادية خاصة، إلا أنها تتشابه في الأساليب المستخدمة لتحقيق مصالحها.

وتتنوع جماعات المصالح في مصر ما بين جماعات مصالح ذات بُعد سياسي اهتمت بالتحول الديمقراطي في مصر، وأخرى ذات اهتمامات اقتصادية بحتة، فضلًا عن جماعات مصالح حقوقية وغيرها، وتركز الدراسة على دور أهم جماعات المصالح الاقتصادية في عملية صنع السياسة الاقتصادية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤل: ما الدور الذي تلعبه جماعات المصالح في عملية صنع السياسات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية: ما مراحل صنع السياسة الاقتصادية بشكل عام؟ أهم جماعات المصالح الاقتصادية في مصر؟ ما أولويات القضايا التي تهتم بها جماعات المصالح الاقتصادية في مصر؟ ما العوامل المؤثرة على الدور الذي لعبته جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩١ إلى ٢٠٢١)؟

أما بالنسبة لأهمية الدراسة؛ فتنقسم إلى الأهمية العلمية والأهمية العملية. وتتمثل أهمية الدراسة العلمية في القضايا النظرية التي تثيرها الدراسة وما تضيفه إلى الدراسات السابقة في هذا المجال؛ ومن ثم يمكن أن تمثل الدراسة إسهامًا متواضعًا في إطار الدراسات الخاصة بالسياسات العامة في الدول النامية. بينما تتمثل الأهمية العملية بالنظر إلى ما تحظى به السياسات الاقتصادية من أهمية بالنسبة لمصر في ظل ما تواجهه الدولة من تحديات اقتصادية، تبرز أهمية التطرق إلى دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر، في محاولة للتعرف على طبيعة التغير الذي طرأ على دور تلك الجماعات خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٢١.

وتستخدم الدراسة منهج الجماعة "Group Theory Approach"، ويُعد من المناهج الحديثة التي ركّزت الاهتمام على الهياكل المتنافسة في الدولة بغض النظر عن كونها رسمية أم غير رسمية، وينطلق هذا المنهج من افتراض رئيس مُؤدّاه أن الجماعة هي وحدة التحليل الرئيسة، سواء أكانت جماعات رسمية أو غير رسمية من خلال الوقوف على دور هذه الجماعات في عملية صنع القرار، فلا يوجد سبب لوجود الجماعات سوى التعبير عن مصالح أعضائها وتوصيلها إلى أجهزة صنع القرار ويتوقف هذا على معيارين رئيسين: الأول: مستوى التنظيم داخل الجماعة، والثاني: نمط الجماعة في التعبير عن مصالح أعضائها.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني للدراسة، تبدأ الدراسة في عام ١٩٩١، وهو العام الذي بدأت فيه مصر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة عام ١٩٩١، حيث لجأت فيه مصر لمؤسسات التمويل الدولية للمساعدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد المصري آنذاك، ثم تطبيق ما سُمي " بسياسات الإصلاح الاقتصادي"، وتتوقف الدراسة عند عام ٢٠٢١ مع انتهاء تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الشامل الذي أطلقته الحكومة في نوفمبر٢٠١٦ واستمرت حتى عام ٢٠٢١.

٢. مراجعة الأدبيات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور جماعات المصالح في الاقتصاد، وانطلقت أغلب هذه الدراسات من أن دور هذه الجماعات في عملية صنع السياسة الاقتصادية يتوقف على طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطيًا أو غير ديمقراطي؛ ففي الدول الديمقراطية يُسمح لهذه الجماعات بالتعبير عن مصالحها والتأثير في السياسات العامة، أو التشاور حولها، بينما يضعف دور هذه الجماعات في الدول غير الديمقراطية؛ وذلك لمحدودية المساحة المعطاة لهذه الجماعات.

وقد حللت دراسة قنديل، (٢٠٢٠) بعنوان "الطبقة المتوسطة في مصر ٢٠٢٠: النقابات المهنية وعالم الثمانية ملايين"، المشهد العام للنقابات المهنية عام ٢٠٢٠، و أظهرت أن هناك تفاوتًا في توزيع عدد الأعضاء بين المحافظات، بالإضافة إلى تحليل مدى فعَّالية النقابات المهنية في ضوء عدد الأعضاء والمهنة والموارد، مع تناول بعض الحالات لهذه النقابات، وتحليل دورها السياسي والاجتماعي، وكذا دور بعض هذه النقابات في صنع السياسات العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالنقابات المهنية من المنظور الديمقراطي فقط، أو المنظور السياسي لا يصلح في حالة النقابات المهنية المصرية، وأن هناك تفاوتات شديدة بين حجم النقابات المهنية، وأن النقابات المهنية المصرية تفاعلت مع السياق السياسي والاقتصادي الذي تأسست فيه.

كما هدفت دراسة قنديل،(٢٠٠٧) بعنوان "جماعات المصالح واستحقاق التحول الاقتصادي"، إلى الكشف عن مدى اهتمام جماعات المصالح الاقتصادية بقضايا التحول الاقتصادي في مصر والخصخصة، وتناولت الدراسة بعض نماذج لجماعات المصالح التي اهتمت بالبعد الاقتصادي، بالإضافة لموقفها من برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن كل جماعة لها دوائر مختلفة للتركيز، ليس هذا فحسب بل إن هناك تعارضًا في المصالح بين بعض جماعات العمال من جهة ورجال الأعمال من جهة أخرى.

وتناولت دراسة عيسى، (٢٠٠٧) بعنوان "السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة: نظرة تحليلية موجزة"، السياسة الاقتصادية المصرية منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٧ بطريقة موجزة من خلال تحليل أهم السياسات الاقتصادية للحكومات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن أي ارتفاع في معدلات النمو في الاقتصاد الكلي المصري كان يخفي الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل.

وتحدثت دراسة العيسه، (٢٠٠٧) بعنوان "الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات"، عن وضع الاقتصاد المصري قبل تطبيق عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، وركزت على مختلف سياسات الإصلاح التي توالت ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١، مع التركيز على مختلف أجيال سياسات الإصلاح، مع تقييم الإنجازات والتحديات المتعلقة بالإصلاح في مصر. وتوصلت الدراسة إلى حاجة مصر إلى المزيد من الاستثمارات في بناء مؤسسات فاعلة وديناميكية وشفافة في كل من القطاع العام والخاص.

كما تناول محمود، (٢٠٠٧) في دراسته بعنوان "دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر"، دور جماعات المصالح بنوعيها المهنية والتطوعية في عملية صنع السياسات العامة في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ٢٠٠٧، وقد تناولت الدراسة في جزئها التطبيقي الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية البيئية في عملية صنع السياسات البيئية.

وتحدثت دراسة ماهر Maher (٢٠١١)، بعنوان "The Political Economy of the Egyptian Uprising"، عن الاقتصاد السياسي المصري وسماته، ابتداء من الفترة الناصرية مرورًا بفترة حكم السادات وبداية الانفتاح الاقتصادي، وعن تراكم الديون المصرية خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٠؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث مشكلات اقتصادية عديدة. وتناولت الدراسة أيضا الأسباب التي أدت إلى تبني مصر سياسات التكيَّف الهيكلي ونتائج تطبيق هذه السياسات. وتوصلت الدراسة الى ارتباط تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وزيادة الاحتجاجات والإضرابات خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى يناير٢٠١١.

كما تناولت دراسة نجاتي، (٢٠١٥) بعنوان "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر ومصر"، دور الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة في كل دولة على حدة، وعلى الآليات والأساليب التي تستخدمها للمشاركة في العملية السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن دور هذه الفواعل يتوقف على المساحة التي يتم إعطاؤها لها.

وتناولت دراسة زبيري، (٢٠٢١)، بعنوان "أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة: رجال الأعمال والحياة السياسية أنموذجًا"، ما هية الجماعات الضاغطة، ومفهومها، وخصائصها، وكيفية تأثيرها على العملية السياسية، وكيف استطاعت هذه الجماعات التأثير على القرارات السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك الكثير من العوامل التي أثرت على دور هذه الجماعات مثل، الانفتاح الاقتصادي، والتحول نحو التعددية السياسية.

ويلاحظ من العرض السابق للأدبيات أهمية الدراسات في تغطية جوانب عدة لموضوع الدراسة، وتحليل دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية في مصر، وهو ما يميز الدراسة التي نحن بصددها.

٣. تعريف السياسة الاقتصادية

لا يوجد تعريف محدد للسياسة الاقتصادية فقد عرفها إبراهيم، (٢٠٠١) على أنها" مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة، لتحقيق بعض الأهداف التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي في هذه الدولة"، كما يُقصد بها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم بها الدولة قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية، للاقتصاد الوطني، خلال فترة زمنية معينة" (عبد الحميد، ٢٠٠٣). وتعتبر السياسة الاقتصادية " مجموعة القواعد، والأدوات، والإجراءات، والوسائل التي تضعها الحكومة من أجل تحقيق هدف، أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي، خلال فترة زمنية معينة" (الخطيب ودياب، ٢٠١٤).

أيضا تُعرف السياسة الاقتصادية على أنها "القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وكذلك البحث عن أفضل الطرق التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف" (النسور، ٢٠١٥)، كما يُقصد بها "جملة الإجراءات، والسياسات، والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية، والنقدية والسياسات الداخلية، والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (الأفندي، ٢٠١٤).

وفي السياق السابق ترى الباحثة أن السياسة الاقتصادية: تُعُّد مجموعة الإجراءات والخطوات التي ترى الحكومة ضرورة الأخذ بها لتوجيه نشاط المجتمع ككل باتجاه تحقيق أهداف معينة تؤدي إلى تعظيم رفاهة المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

ومن التعريفات السابقة نسجل عددًا من الملاحظات:

أ- **السياسة الاقتصادية** هي الأسلوب الذي تتدخل به الدولة في النشاط الاقتصادي، ويختلف شكل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تبعًا لدرجة نمو هذا الاقتصاد.

ب- تتكون السياسة الاقتصادية من شقين أساسيين: الأول مجموعة من الأهداف، أما الثاني مجموعة الوسائل التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف وتتحدد الأهداف بعوامل كثيرة أهمها درجة التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية. ومن ثمَّ فإن أي سياسة اقتصادية تهدف على المدى الطويل إلى تحقيق عدد من الغايات، ويقصد بالغاية، الرؤية التي يتم تحقيق الأهداف من خلالها، بينما الهدف هو الشيء الذي يجب تحقيقه للوصول للغاية، ويكون ملموسًا وقابلًا للقياس، ويرتبط بتوقيتات محددة. أمّا الوسائل فتتمثل في الأدوات والطرق والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المطلوبة (عبد الحميد،٢٠٠٣).

ج- تختلف السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية عن الدول الاشتراكية، إلا أن مهام هذه السياسات تتمحور نحو أهداف عامة كالمحافظة على النمو الاقتصادي، والاستخدام الأمثل للموارد، والاستقرار الاقتصادي، أيضًا تختلف السياسة الاقتصادية داخل الدول الرأسمالية نفسها، فتختلف هياكل السياسات الاقتصادية فيما بينها (علي، ٢٠١٥).

د- يقصد بأهداف السياسة الاقتصادية "مجموعة الأهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها ضمن برنامج موحد وخلال فترة زمنية محددة"، ويتضمن هذا البرنامج العديد من الأهداف (الحسين، ٢٠٠٢) وتتلخص هذه الأهداف في أربعة أهداف رئيسة، هي: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والبحث عن التشغيل الكامل، وتوازن ميزان المدفوعات، والاستقرار الاقتصادي "استقرار الأسعار" (الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

٤. مراحل صنع السياسة الاقتصادية

وعند الحديث عن مراحل صنع السياسة الاقتصادية، نجد أنها أحد أشكال السياسة العامة، ومن ثَمَّ تمر بمراحل صنع السياسة العامة نفسها، وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: تحديد الأولويات ووضع جدول الأعمال "Agenda Setting"

تواجه أي حكومة العديد من القضايا والمشكلات، ولكن لا تستطيع حلها معًا؛ حيث يتم وضع أولويات لكل المشكلات والقضايا، بناءً على القضايا الأكثر إلحاحًا من بين المطالب العامة، ومن ثَمَّ تقوم بوضعها على جدول الأعمال (أندرسون، ١٩٩٨).

المرحلة الثانية: تجميع البيانات والمعلومات

يتم في هذه المرحلة تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات من جهة، وبالإمكانات المتوفرة من جهة أخرى، ولا بُد أن تتسم هذه البيانات والمعلومات بالدقة والواقعية والحداثة.

المرحلة الثالثة: وضع البدائل وبلورة السياسة العامة

يتم في هذه المرحلة إيجاد حل للمشكلة؛ وذلك بوضع اقتراحات أوَّلية لحلها؛ حيث يتم استخدام المعلومات والبيانات المتوفرة من المرحلة السابقة في وضع البدائل، وكذا تحديد الإمكانات المتوفرة لكل بديل.

المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة

يتم في هذه المرحلة بلورة مقترحات أوَّلية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة.

المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسة العامة

إن تنفيذ السياسة العامة هو تحويلها إلى نتائج ملموسة، وتشمل هذه المرحلة كل الإجراءات التي تضع السياسة العامة موضع التنفيذ الفعلي.

المرحلة السادسة: تقويم السياسة العامة

يتم خلال هذه المرحلة معرفة الآثار والانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة على تنفيذ السياسات العامة، وعلى مدى فعَّاليتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وعلى أثر مخرجاتها.

٥. أهم جماعات المصالح الاقتصادية المصرية والقضايا التي ركزت عليها

جماعات المصالح هي إحدى المؤسسات أو الفواعل غير الرسمية، التي تضم مجموعة من الأفراد، لديهم مصالح وأهداف مشتركة؛ وتسعى بشتى الطرق إلى تحقيق مصالحها وأهدافها، ومن ثَمّ تحاول التأثير على عملية صنع السياسات العامة بما يخدم مصالحها. وقد تكون هذه الجماعات لها مصالح سياسية محضة، أو جماعات المصالح شبه السياسية وهي تجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية، مثل: جمعيات رجال الأعمال، والنقابات العمالية، أيضًا جماعات المصالح التي تمارس نشاطات متعلقة بمجالات حقوق الإنسان، أو حقوق المرأة، وغيرهما.

وعند تناول أهم جماعات المصالح الاقتصادية في مصر، نجد أن جماعات المصالح ظاهرة قديمة في النظام السياسي المصري؛ فقد عرف النظام السياسي المصري هذه الجماعات منذ إنشاء أول غرفة تجارية عام ١٨٩٦، وكذلك عام ١٩٠٠ الذي شهد إنشاء أول نقابة للعمال في مصر.

وتركز الدراسة على جماعات المصالح ذات الاهتمام بالسياسة الاقتصادية والبُعد الاقتصادي بصفة أساسية، والتي تتمثل في: الغرف التجارية، الغرف الصناعية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، وجمعيات رجال الأعمال.

وقبل البدء في الحديث عن دور هذه الجماعات لابد من توضيح نقطة مهمة، وهي اختلاف دور جماعات المصالح في التأثير على عملية صنع السياسة الاقتصادية في الدول الديمقراطية عن دورها في الدول النامية؛ ففي الدول الديمقراطية يكون هناك دور بارز وتأثير واضح لهذه الجماعات عن نظيراتها في الدول النامية، ففي هذا السياق رأت الأدبيات الغربية – من المنظور الديمقراطي – أن هذه الجماعات تشارك في صنع السياسات أو التأثير فيها؛ وأنها آلية لتحقيق التوازن والاستقرار، وذلك استنادًا على حرية التعبير والتعددية السياسية القائمة، وهذا هو القائم بالفعل في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أما بالنسبة للحالة المصرية؛ فجاء دور بعض هذه الجماعات كرد فعل لما يحدث على أرض الواقع، وهذا على الرغم من نصوص الدستور والتشريعات التي تدعم دور هذه الجماعات، وهذا على النحو التالي:

١.٥ الغرف التجارية

لم يكن لهذه الغرف شكل منظم وإطار تشريعي، إلى أن صدر أول تنظيم تشريعي لها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣، ثمَّ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠، وتنتشر الغرف التجارية في جميع المحافظات المصرية، وتمثل المصالح التجارية والصناعية والإقليمية لدى السلطات الرسمية في الدولة، ويتمثل الإطار القانوني المنظم لعمل الغرف التجارية في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ولائحته التنفيذية. (هلال، ٢٠١٠)

والجدير بالذكر أنه منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، ووفقًا لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢"، فإن الغرف التجارية تُؤَسس بقرار من وزير التجارة والصناعة، يحدد فيه مقر الغرفة ودوائر اختصاصها وعدد أعضائها، ويعين الوزير نصف عدد أعضاء كل غرفة، ويتم اختيار النصف الثاني بطريق الانتخاب السري العام، ومن ثمَّ تُعُّد كل غرفة مؤسسة عامة ولها شخصية اعتبارية (قانون"٦"، ٢٠٠٢)

وعن دور الغرف التجارية في التأثير على عملية صنع السياسة الاقتصادية خلال فترة الدراسة، فكان لها محاولات ضبط الأسعار، في السوق المصرية ورعاية مصالح المستهلكين. هذا بالإضافة إلى تركيز الغرف على التجارة الداخلية (التجزئة والجملة)، كما اهتمت الغرف أيضًا بمطالب عديدة تفصيلية لحماية مصالح التجار من أهمها تهريب الملابس من الصين لمصر، وفترات الأوكازيون حتى تناسب موسم الرواج للسلع التي يعرضها التجار، وغيرها من الأمور التفصيلية (موقع الغرف التجارية-٢٠٢١)

ويبرز دور الغرف التجارية في مراحل التحول الاقتصادي التي مر بها النظام المصري، ومن خلال مراقبة الأسعار كما سبق القول ينصب الدور الأكبر في ضبط الأسعار والتأكد من تطبيق السياسات الحكومية المرتبطة بعملية الإصلاح الاقتصادي، مثل: إلغاء الدعم لمن لا يستحقه، وطرح سلع بأسعار مخفضة عن طريق عمل المعارض التجارية، في محاولة لتخفيف أعباء تبعات الإصلاح الاقتصادي على المواطنين، ليس هذا فحسب بل للغرف التجارية بموجب القانون رقم "١٨٩" لسنة١٩٥١، أن تقدم للحكومة آراء ومقترحات بشأن القوانين واللوائح، والضرائب المتعلقة بالتجارة والصناعة، والتعريفة الجمركية، وإنشاء وتعديل طرق النقل، والأجور، والرسوم الخاصة، والمحلات العمومية، وجميع المسائل الأخرى المتعلقة بتقدم التجارة والصناعة (قانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١).

أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى إنشاء الغرف التجارية مع الدول الأجنبية، والتي يقوم بعضها بأنشطة تفوق أنشطة الغرف المحلية، مثل غرفة التجارة المصرية الأمريكية، والتي تأسست عام ١٩٨٢، ويتمثل دور هذه الغرفة في فتح قنوات للتواصل والحوار مع صانعي القرار في القطاعات الحكومية والخاصة، وذلك مع التركيز على تحرير التجارة، والعمل على تهيئة بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى المشاركة في إصلاح القطاع المالي المصرفي وإجراءات الجمارك والضرائب (موقع الغرفة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٢١)

وخلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠٢١) تمثل دور الاتحاد والغرف في دعم المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة ودمج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي والارتقاء بمستويات التجارة وتحسين المعيشة وفتح أسواق جديدة، كذلك القيام بضبط الأسعار (موقع اتحاد الغرف التجارية المصرية، ٢٠٢١).

٢.٥ الغرف الصناعية

ترجع النشأة التاريخية للغرف الصناعية في مصر للعام ١٩١٥، حينما تم تشكيل لجنة "التجارة والصناعة"، ثمَّ تأسيس رابطة الصناعة في مصر في عام ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٧ تم تأسيس أول غرفة للصناعة، وهي غرفة صناعة لتمثيل جميع الصناعيين العاملين في مجال الملاحة. (موقع الاتحاد العام للغرف الصناعية، ٢٠٢١)

وتمثل هذه الغرف أنشطة القطاعات الصناعية، وتعمل على تحسين الأداء، والزيادة الإنتاجية في القطاعات التي يضمها اتحاد الصناعات المصرية، وتوفير الأدوات التي من شأنها تسهيل الاستثمار الصناعي، وتُعدُّ هذه الغرف بمثابة الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح الصناعية والإقليمية لدى السلطات الحكومية، وتكون لها شخصية اعتبارية (موقع اتحاد الصناعات المصرية، ٢٠٢١).

وفي الإطار السابق يمكن الحديث عن اتحاد الصناعات المصرية، حيث أنشئ في عام ١٩٢٢ تحت مسمى جمعية الصناعات بالقطر المصري، وفي عام ١٩٤٧ تم تغيير الاسم إلى اتحاد الصناعات المصرية، وفي عام ١٩٥٨ صدر قانون التنظيم الصناعي الذي حول الاتحاد والغرف الصناعية إلى مؤسسات عامة (هلال، ٢٠١٠)

ويمثل هذا الاتحاد نسبة عريضة من مصالح الأعضاء المباشرة، والمشاركة في وضع السياسات والتشريعات التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار، والمساعدة في النمو الاقتصادي، تحفيز النمو الاقتصادي الصناعي على الصعيد المحلي.

وينقسم أعضاء الاتحاد إلى ١٩ غرفة عاملة تمثل كل منها قطاعًا صناعيًّا رسميًّا يعمل في مصر، وتعمل الغرف مع أعضائها من الشركات والمؤسسات الصناعية بشكل فاعل؛ حيث إنها تقدم لهم الدعم الفني لتطوير أعمالهم، بالإضافة إلى هذه الغرف، فالاتحاد يعمل من خلال لجان فنية متخصصة تعمل بشكل أفقي؛ لتناول ودراسة القضايا المهمة المشتركة بين مختلف القطاعات الصناعية، وتُعد هذه اللجان هي المحرك الأساسي والفعال لعمل الاتحاد، كما أن نمط العضوية الإلزامية لجميع من يرغب في استخراج تراخيص صناعية أو تجارية (موقع اتحاد الصناعات المصرية، ٢٠٢١).

وللاتحاد العديد من الأهداف التي تطورت وتغيرت لتواكب الظروف السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٩١ وحتى وقتنا هذا، وهي: تعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم المشروعات والمبادرات للقطاعات المهمشة، فضلًا عن تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بالإضافة إلى تشجيع وتفعيل دور الصناعات المكملة والمغذية عن طريق دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في أنحاء الجمهورية كافة، مع العمل على توسيع قاعدة وفرص التدريب وبناء القدرات، مع دعم كل متطلبات ومقومات تطوير الأعمال (موقع اتحاد الصناعات المصرية،٢٠٢١)

والجدير بالذكر أن الاتحاد العام للصناعات قد رأى أثناء برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-٢٠١٠)، أن السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة في ظل هذا البرنامج لابد أن يواكبها تعديل في التشريعات الاقتصادية القائمة؛ لتساعد في تنفيذ سياسات التحول الاقتصادي، فعل سبيل المثال قدم الاتحاد خلال مؤتمر اتحاد الصناعات المصرية ١٩٩٩ دراسة عن قانون العمل المطبق في هذا الوقت، وكذا إدخال بعض التعديلات على مشروع قانون العمل الذي كان تتم مناقشته في التوقيت نفسه، وقد رأى الاتحاد ضرورة توحيد قوانين العمل استجابة للتحولات الاقتصادية، وقدم إضافة إلى هذا المشروع " بأن يكون هناك مرونة لكل من صاحب العمل والعامل في إنهاء العلاقات التعاقدية بينهما. أيضا رأى الاتحاد ضرورة إصلاح النظام الضريبي المطبق في مصر، أما بالنسبة

لتجربة الخصخصة في مصر، فكان الاتحاد مؤيدا لجهود الدولة في خصخصة شركات القطاع العام، إلا أنه رأى ضرورة مد نطاق برنامج الخصخصة ليشمل قطاعات البنية التحتية ومؤسسات القطاع العام والمنافع العامة وتكليف جهات رقابية قطاعية بالإشراف على ذلك؛ وهذا لضمان عدالة التسعير وتحسن نوعية الخدمة (نحو رؤية جديدة للصناعة في مصر، ٢٠٠٠)

ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في ٢٠١٦ كان الاتحاد العام للصناعات من الداعمين لسياسات الاقتصادية التي تساعد في تطبيق هذا البرنامج، وقد رأى ضرورة تغيير بعض التشريعات الاقتصادية القائمة، من أهمها الاستثمار والضرائب والجمارك ليتواكب مع التغييرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية، بل الإسراع في إصدار بعض القوانين مثل، قانون المشروعات المتوسطة الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث يعد هذا القانون نقطة مهمة في تحفيز الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، وأكد على سياسات التحول الرقمي والشمول المالي وأهميتها في دعم ونمو الاقتصاد المصري، وخلال جائحة كورونا برز دور الاتحاد بالمطالبة بالإسراع في صرف التعويضات للشركات التي اضطرت للإغلاق الكلي أو الجزئي، وكذلك المطالبة بإدخال بعض التغييرات على بعض السياسات الاقتصادية المطبقة بالفعل، وقد تمت الاستجابة من جانب الهيئات والمؤسسات الحكومية بإدخال تعديلات استثنائية على السياسات الاقتصادية (أجندة الإصلاحات العاجلة لدفع النمو الصناعي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، سبتمبر٢٠٢١).

٣.٥ النقابات العمالية

ترجع النشأة التاريخية لهذه النقابات إلى عام ١٩٠٠، حينما تم تشكيل نقابة عمال لف السجائر كأول تنظيم عمالي نقابي في مصر (هلال، ٢٠١٠)، وتوالى تأسيس النقابات العمالية؛ على الرغم من عدم وجود قانون يسبغ عليها صفة الشرعية على هذه النقابات، إلى أن تم صدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢، ثَمّ صدور القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢، ثَمّ صدور قانون العمل الموحد في عام ١٩٥٩، الذي قام بإدماج عدد من النقابات في بعضها البعض؛ بحيث تكون هناك نقابة واحدة للمشتغلين في مهنة واحدة (عدلي، ١٩٩٠).

وتعد النقابات العمالية من أقدم أنوع جماعات المصالح المصرية، وهي تمثل مصالح أعضائها من خلال التأثير على السياسات العامة، وتوجد في مصر نحو ٢٣ نقابة عمالية عامة حتى عام ٢٠١١ مثل، النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، والنقابة العامة لعمال البنوك والتأمينات وغيرها.

وطبقًا لقانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١، يتخذ التنظيم النقابي للعمال شكلًا هرميًا، تتشكل قاعدته من اللجان النقابية، ووسطه النقابات العامة، وتتمثل قمته في الاتحاد العام لنقابات العمال، بينما تتمثل مستويات التنظيم في اللجان النقابية للعاملين في المنشآت، وحدد هذا القانون أيضًا دور هذه النقابات وهو المشاركة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحشد طاقات العمال. وتعمل هذه النقابات على رفع كفاءة عمال الإنتاجية، وتمكينهم من الإسهام في التطور الصناعي، وحماية حقوق العمال ومصالحهم (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢).

وقد تم إنشاء الاتحاد العام للنقابات العمالية المصرية في عام ١٩٥٧، وكان هذا الاتحاد هو التنظيم النقابي القانوني الوحيد في مصر، وحظي بوضع رسمي بموجب القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦، واستمر العمل بهذا القانون بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ (Maher, 2011)، وحتى عام ٢٠١٧ حينما صدر قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي رقم "٢١٣" لسنة ٢٠١٧ (موقع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ٢٠٢١)

وخلال فترة الدراسة حاولت الحكومة المصرية أثناء فترة حكم الرئيس الراحل مبارك السيطرة على هذا الاتحاد؛ حيث أصبح أداة في يد الدولة، وقد لعب العمال دورًا كبيرًا خلال ثورة يناير٢٠١١ في نزع الشرعية عن نظام الرئيس الراحل مبارك، والأكثر من ذلك كسر الاحتكار القانوني لاتحاد العمال للتنظيم النقابي وشكّلوا الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، وهو أول مؤسسة جديدة تخرج من رحم الثورة، وأسّس العمال مئات النقابات الجديدة المستقلّة على مستوى المؤسسات. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبه العمال في ثورة يناير، فإن الحركة العمالية المستقلة لم تتمكن من تحقيق مكاسب على الساحة الاقتصادية، وهو ما ستتناوله الدراسة عن دور الاتحاد والنقابات العمالية في صنع السياسة الاقتصادية لاحقًا.

٤.٥ النقابات المهنية

ترجع النشأة التاريخية لهذه النقابات لعام ١٩١٢ حينما تم تأسيس نقابة المحامين؛ لتكون أول نقابة مهنية في مصر، ثَمّ نقابة الصحفيين عام ١٩٤١، وفي عام ١٩٤٦ تأسست نقابة المهندسين، وقد وصل عدد النقابات المهنية في مصر إلى ٢٤ نقابة مهنية، تشترط في عضويتها ضرورة الاشتغال بمهنة معينة كالطب، والصيدلة، وغيرها (هلال، ٢٠١٠). بينما تمثل الإطار القانوني لتأسيس وعمل هذه النقابات في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، والمعدل بالقانون رقم "٥" لسنة ١٩٩٥ (قانون "١٠٠"، ١٩٩٣)، ولكل نقابة مجموعة من الأهداف تتمثل في الارتقاء بمستوى ممارسة المهنة وتطويرها، والدفاع عن مصالح أعضائها، والمشاركة في صنع السياسات العامة المرتبطة بممارسة المهنة (قنديل، ٢٠٢٠).

وقد منح قانون النقابات المهنية صلاحيات تمكنها بمفردها من تسيير شؤون المهنة، فالتقييد أو الشطب من سجلات النقابة الذي ينبني عليه منح أو سحب بطاقة النقابة هو بمثابة الترخيص من عدمه لحاملها بمزاولة المهنة. كما تتولى النقابة وحدها تسيير الملفات التأديبية والعقوبات في حق منتسبي المهنة) عبد الحميد، ديسمبر٢٠١٥).

وتستمد هذه النقابات أهميتها من طبيعة الدور الذي يقوم به أعضاؤها، وقد شهدت فترة التسعينيات توترًا بين الدولة وبعض النقابات المهنية أثّر سلبًا على نشاط هذه النقابات، وذلك بعد أن أصبحت بعضها منابر سياسية بديلة، فبدت أكثر استعدادًا لملء الفراغ السياسي الناتج عن تراجُع دور الأحزاب المعارِضة (التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤)

وفي هذا الإطار، تم استخدام النقابات كساحة للعمل السياسي والتعبير عن الآراء المعارضة للدولة؛ وهو ما أدى إلى توتر العلاقة بين الدولة وهذه النقابات؛ فقد وصل الأمر إلى فرض الحراسة على بعض هذه النقابات أو حل مجلس النقابة، وفي أعقاب ثورة ٢٥ يناير مرورًا بفترة حكم جماعة الإخوان المسلمين، ثَمّ ثورة يونيو ٢٠١٣، أصابت بعض هذه النقابات حالة من الفوضى والانقلاب، أما خلال الفترة الحالية اتسم عمل هذه النقابات بحالة من الاستقرار (قنديل، ٢٠٢٠).

وفيما يتعلق بعملية صنع السياسة الاقتصادية، فكان هناك موقف من مشروع قانون العمل الموحد لسنة ٢٠٠٣، وما يطرحه من متغيرات، حيث رفض تهميش دور النقابات، أو المساس بحقوق المهنيين، خاصة في ظل تفاقم مشكلات سوق العمل، والتي تتجه نحو مزيد من التفاقم في ظل تطبيق اتفاقية "الجات" في مجال الخدمات. ونحو تفعيل دور أكبر للنقابات بمجموعة من المطالب الأساسية، منها ضرورة مشاركة المهنيين في مناقشة القوانين التي تمس مصالحهم، وإبداء الرأي فيها باعتبار أن المهنيين هم الأقدر عن التعبير عن مصالحهم والدفاع عنها، بالإضافة إلى ضرورة تمثيل هذه النقابات في المجلس الأعلى للأجور، ومجلس التشغيل، ولجان الفصل، وفض المنازعات، فعلى سبيل المثال دور نقابة الصيادلة من أزمة استيراد الدواء والضريبة المفروضة على الدواء خلال النصف الأول من التسعينيات، بالإضافة إلى دور نقابة الأطباء ومواقفها المعلنة عن مظلة التأمين الصحي، وزيادة ميزانية الصحة، وقضايا الخصخصة في علاقتها بالصحة خلال الفترة نفسها، كذلك موقف نقابة المهندسين بخصوص احتكارات شركات المقاولات، والضرائب، وأزمة الإسكان خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ (قنديل، ٢٠٠٧)، وفي السياق ذاته، فقد أثرت البيئة السياسية والاقتصادية على أداء هذه النقابات؛ فكان للثورات المصرية في ٢٠١١ و ٢٠١٣، فضلًا عن فترة حكم الإخوان المسلمين وما ارتبط بها من فوضى وعدم استقرار وهيمنة الانقسامات، الدور الأكبر في تراجع هذه النقابات. أما خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)، والتي اتسمت بالاستقرار السياسي والأمني برز دور هذه النقابات؛ فكان هناك تأثير لبعض النقابات وهي: المهندسين، والأطباء، والصيادلة في صنع السياسات العامة، ومحاولة التأثير في السياسات الحكومية التي تتعلق بمصالح أعضائها، وخصوصًا مع التغيرات التشريعية التي حدثت خلال هذه الفترة، وكذلك مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦ بدأ يرجع دور النقابات المهنية من جديد بالمطالبة بزيادة المعاشات والتعويضات وتحسين الرعاية الصحية لأعضائها (قنديل، ٢٠٢١).

وأخيرًا، خلال جائحة فيروس كورونا المستمرة حتى وقتنا هذا، نشط دور نقابات الأطباء والتمريض والصيادلة للتصدي لهذه الجائحة بالتعاون مع الحكومة، وكان الدور الأبرز لنقابة الأطباء، والتي حاولت بشتى الطرق حماية مصالح أعضائها، وتطوير أداء الأطباء، وزيادة البدلات الممنوحة للأطباء، وتعديل بدل الوقاية من الأمراض المعدية؛ وقد نجحت في توصيل رسالتها إلى المؤسسات الحكومية والرأي العام، وهي رسالة تتعلق بحماية حقوق الأطباء واحترام المهنة (النقابة العامة لأطباء مصر، ٢٠٢١).

٥.٥ جمعيات رجال الأعمال:

ترجع النشأة التاريخية لجمعيات رجال الأعمال لسبعينيات القرن الماضي، حيث ارتبطت نشأتها بتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، ففي عام ١٩٧٥ تم تأسيس المجلس المصري الأمريكي، ثَمّ أُسِّست أول جمعية لرجال الأعمال عام ١٩٧٧ وهي "جمعية رجال الأعمال المصريين"، ويُقصد بها مجموعة منظمات إدارية لها هيكل مستقل ذاتيًا عن الحكومة، وتتوافر لديها الموارد المالية، وتتمتع بدرجة كبيرة من التجانس بين أعضائها ومصالحهم؛ فتضم أعضاء يجمعهم الاهتمام بالسياسة الاقتصادية، وتعبِّر عن مصالح أعضائها، بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام في أنشطة تنموية مساندة (قنديل، ٢٠١١).

وتلي تأسيس جمعية رجال الأعمال المصريين جمعيات أخرى من أهمها جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، وجمعيات المستثمرين في بعض المدن الجديدة، مثل: جمعية مستثمري السادس من أكتوبر، والعاشر من رمضان وغيرهما، ليس هذا فحسب، فقد أُسِّست أول جمعية لسيدات الأعمال تحت مسمى "جمعية سيدات الأعمال" عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى جمعيات لشباب وشابات الأعمال والتي تمثل الجيل الأحدث لهذه الجمعيات (قنديل، ٢٠٠٧).

وتضم هذه الجمعيات الشريحة العليا من رجال الأعمال، ورؤساء مجالس الإدارات في الشركات الكبرى والبنوك وقطاع الأعمال، وتضم أيضًا الكثير من الوزراء السابقين، وتتميز هذه الجمعيات بتوافر الموارد المالية، الأمر الذي يجعلها تتسم بحرية الحركة والاستقلالية، بالإضافة إلى أنها تتميز بالتجانس بين أعضائها ومصالحهم، وعلى عكس النقابات العمالية والمهنية تتسم هذه الجماعات أيضًا بمحدودية حجم العضوية (هلال، ٢٠١٠).

ويُعد الغرض الأساسي من وراء هذه الجمعيات دعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في مصر خلال الفترات الزمنية المختلفة، وتمثل هذا الدعم في تطبيق سياسة الاقتصاد الحر وآليات اقتصاد السوق، وتعميق الدور التنموي للمستثمر المصري، وتهيئة المناخ لمساعدة رجال الأعمال للمشاركة في تنفيذ خطة التنمية، وفتح الحوار والاتصال المستمر مع مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى التأثير على صانع القرار (عز الدين، ٢٠٠٣).

ومع مرور الوقت بدأ يزداد تأثير جمعيات رجال الأعمال على قرارات السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال موافقة الحكومة على مطالبهم؛ فقد تم تشكيل لجان مشتركة بين الحكومة وممثلي رجال الأعمال إبان حكومة عاطف صدقي؛ إذ تم عقْد لقاءات واجتماعات مشتركة بين ممثلي الحكومة وممثلي جمعيات رجال الأعمال؛ وذلك من أجل النظر في اللوائح والقوانين التي تحكم الجمارك، والاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية، والبنوك، بل الأكثر من ذلك بدأ فتح قنوات حوار واتصال بين مجلس الشعب وجمعية رجال الأعمال، فتم عقْد اجتماعات مع لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب؛ وذلك من أجل مناقشة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأرضي الزراعية عام١٩٩١، بالإضافة إلى اجتماع آخر مع رئيس مجلس الشعب " د. محمد فتحي سرور" في يناير١٩٩٣ تناول مناقشة التشريعات الاقتصادية، وضرورة اشتراك رجال الأعمال في مناقشة مشروعات القوانين قبل إقرارها بواسطة المجلس (محمود، ٢٠٠٧).

وبدأ يبرز دور هذه الجمعيات في التأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وصياغة التشريعات من خلال اللجان المشتركة مع الحكومة، وعضوية عدد من رجال الأعمال في مجلس الشعب، وقد تولى بعض رجال الأعمال رئاسة لجنتي الخطة والموازنة والإسكان بمجلس الشعب، بل الأكثر من ذلك هو تولي بعض رجال الأعمال لمناصب وزارية، مثل: الصناعة، والتجارة، والصحة، وغيرهما، وهو ما جعل هناك توافقًا بين هذه الجمعيات ورجال الأعمال بصفة عامة، والسياسات التي تتخذها الحكومات المصرية من التحول نحو القطاع الخاص والخصخصة، وتشجيع وحماية الاستثمار ومنح المزيد من الحوافز الاستثمارية، والتشريع الضريبي، والجمارك، والتجارة الداخلية، وغيرها من السياسات الاقتصادية المهمة (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠٠٩).

أما بالنسبة للفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١، فقد لوحظ أثناء فترة حكم المجلس العسكري أنه قد حيد أغلب رجال الأعمال الذين كانوا محسوبون على نظام مبارك، بينما حاول نظام الإخوان المسلمين التصالح معهم، أما بعد الإخوان، فلم يحبِّذ النظام قيام بعض رجال الأعمال بدور سياسي مباشر، مع استمرار دورهم الاقتصادي الداعم للاقتصاد المصري؛ وخلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، بدأ يحدث تغيير في دور جمعيات رجال الأعمال وجمعيات رجال الأعمال، حيث أصبحت شريكًا في عملية الإصلاح؛ فدعمت السياسات الاقتصادية المواكبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي؛ حيث رأت أن المشروعات التنموية الكبرى بقطاعات البنية التحتية، فضلا عن إنشاء المجمعات الصناعية تسهم في النهوض بأداء الاقتصاد المصري (عادلي، ٢٠١٧).

بل الأكثر من ذلك هي المشاركة الفعلية في مناقشة التشريعات الاقتصادية المواكبة للإصلاح الاقتصادي، وتغيير السياسات الاقتصادية القائمة، وكان ثمار ذلك هي قوانين الاستثمار ٢٠١٧، والجمارك ٢٠٢٠، وتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل، وقانون تعديل القيمة المضافة، وتعديل قانون المحاكم الاقتصادية.

ولم يقتصر دور جمعيات رجال الأعمال على الدور الداعم لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، بل كان هناك دور اجتماعي نابع من المسؤولية الاجتماعية لهذه الجماعات، والمتمثل في قيامها بدعم الجمعيات الأهلية وشراكتهم معها، بل والقيام على تأسيس بعض هذه الجمعيات كبنك الطعام المصري، ليس هذا فحسب، بل والقيام بدور الوسيط بين المؤسسات المانحة والفئات المهمشة التي تضررت من بعض السياسات الاقتصادية، مثل: سياسات الخصخصة، والتحول نحو اقتصاد السوق، فقامت بعض هذه الجمعيات بتلقي المنح من وكالة المعونة الأمريكية، والمعونة الكندية، والاتحاد الأوروبي وغيرها؛ للقيام بالإشراف على مشروعات القروض الصغيرة، وتأهيل شباب الخريجين لإيجاد فرص عمل (قنديل،٢٠١١).

٦. دور جمعية رجال الأعمال المصريين والاتحاد العام للنقابات العامة في عملية صنع السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)

وقبل الحديث عن دور هذه الجماعات في صنع السياسات الاقتصادية، لابد من توضيح المقصود بالدور أو المشاركة في صنع السياسات الاقتصادية، فالمشاركة في صنع السياسات الاقتصادية تتضمن إعلان المساندة لمواقف معينة تتعلق بسياسات محددة، على سبيل المثال، الموافقة على إقرار سياسة معينة، أو إلغائها، أو رفضها، أو تعديلها. وقد تمثل المشاركة أحد التحديات؛ لأنها قد تتضمن معارضة لموقف الحكومة بالنسبة لقضايا محددة (www.pdf-yemen.com) .

وفي الإطار السابق يتناول هذا المحور دور كل من جمعية رجال الأعمال المصريين والاتحاد العام للنقابات العامة في التأثير على صنع السياسات الاقتصادية المصرية، والتعرف على مدى الكفاءة في القيام بهذا الدور خلال الفترات التاريخية المختلفة. وسوف تقسمها الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى الفترة من عام (١٩٩١-٢٠١١) والتي تتمثل في عشرين عامًا، والمرحلة الثانية الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١) وهي تشمل الفترة الانتقالية من (٢٠١١-٢٠١٣)، وتشمل فترة ثورة يناير٢٠١١ وثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣ مرورا بفترة حكم الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي من (٢٠١٤-حتى الآن).

١.٦ دور جمعية رجال الأعمال المصريين في عملية صنع السياسة الاقتصادية

تمت الإشارة سابقًا عن النشأة التاريخية لجمعيات رجال الأعمال، وبصفة عامة تم إنشاء هذه الجمعية وفقًا لقانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وارتبطت أهداف هذه الجمعية بسياسة الانفتاح الاقتصادي ؛ حيث تقوم الجمعية بمناقشة جميع المشكلات التي تواجه مجتمع الأعمال، وتقوم بإعداد التوصيات وأوراق العمل، وتقديمها إلى الجهات الحكومية المختصة؛ للتأثير على صانعي القرار، فالجمعية عضو دائم في عدد من اللجان الحكومية والبرلمانية لمناقشة القوانين، بالإضافة إلى تمتع الجمعية باستقلالها المالي منذ نشأتها، وذلك من خلال اشتراكات الأعضاء واشتراكات اللجان الأجنبية المماثلة (موقع جمعية رجال الأعمال المصريين، ٢٠٢١). ١.١.٦

أهداف الجمعية

تعددت وتنوعت أهداف الجمعية وذلك على النحو التالي:

- العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي لمساعدة مجتمع الأعمال على ممارسة دوره الاقتصادي.
- تبني القضايا التي تواجه رجال الأعمال مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المختلفة.
- وضع تصورات وأفكار رجال الأعمال أمام المسؤولين بأجهزة الدولة؛ حتى يكون لهم دور إيجابي في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.
- دعم سياسات الاقتصاد الحر وتعميق دور المستثمر المصري في خطة التنمية الاجتماعية للدولة.

- العمل على تنمية التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأجنبية.

- تقديم الخدمات الاستشارية والفنية والتشريعية للأعضاء بما يخدم أنشطتهم الاقتصادية، من خلال لجان متخصصة، وتوجد ١٧ لجنة متخصصة تعمل على دراسة الموضوعات والمشكلات التي تتعلق بأنشطة اقتصادية معينة (موقع جمعية رجال الأعمال المصريين، ٢٠٢١).

٢.١.٦ دور الجمعية في صنع السياسة الاقتصادية (١٩٩١-٢٠٢١)

كان ولا يزال للجمعية دور واضح في التأثير على السياسات الاقتصادية في مصر. ومن خلال مراجعة التقارير السنوية الصادرة عن جمعية رجال الأعمال المصريين، تبين هذا الدور وموقف الجمعية من التشريعات الاقتصادية المنظمة للاقتصاد المصري، والتي تخدم مصالح أعضائها بصفة خاصة، وجمعيات رجال الأعمال بصفة عامة، فقد أدى حضور الجمعية لاجتماعات بعض لجان البرلمان المصري، مثل: اللجنة الاقتصادية، ولجنة الخطة والموازنة وغيرها من اللجان بمجلس الشعب "النواب حاليًا"، إلى طرح بعض وجهات النظر إزاء بعض السياسات العامة، ليس هذا فحسب فهناك بعض مجالس الأعمال بين الجانب المصري وبعض الدول العربية والأوروبية والآسيوية التي تهتم بالجانب الاقتصادي؛ فيوجد نحو ١٢ مجلس أعمال مصري مع دول (المجر- أوكرانيا- تونس- تركيا - استراليا- كوريا -الأردن- اليونان- تايلاند - رومانيا بالإضافة إلى لجنة تنمية العلاقات الصينية- لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا)، ويتمحور دور هذه المجالس في دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وهذه الدول وتنمية التبادل التجاري، وخلق فرص للتعاون والاستثمار المشترك، وسوف نعرض في السطور القادمة موقف الجمعية من بعض هذه السياسات خلال فترة الدراسة، وكيف استطاعت في بعض الأحيان تغيير هذه السياسات لصالحها، وسوف تقسمها الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى الفترة من عام (١٩٩١-٢٠١١) والتي تتمثل في عشرين عامًا، والمرحلة الثانية الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١) والتي تتمثل في عشر سنوات، وتشمل الفترة من (٢٠١١-٢٠١٣) وهي الفترة الانتقالية ، ثَمّ الفترة من (٢٠١٤-٢٠٢١) وهي الفترة الحالية، وهذا على النحو التالي.

٣.١.٦ الفترة من عام (١٩٩١) حتى (٢٥ يناير ٢٠١١):

- قامت الجمعية بمعارضة مشروع قانون الضريبة على المبيعات عام١٩٩١، ومشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل عام ١٩٩٣؛ حيث رأت الجمعية أنه لا يراعي مصلحة الممولين وكبار المستثمرين، وإنما يفيد صغار المستثمرين. وهي المعارضة التي أسفرت عن استجابة الحكومة لذلك من خلال اتخاذ سلسلة من القرارات التي كان محورها منح رجال الأعمال بالقطاع الخاص استثناءات وامتيازات (عز الدين، ٢٠٠٣).

- انتقاد بطء الدولة في تنفيذ برنامج الخصخصة، بالإضافة إلى السياسات التنفيذية المتعلقة بعملية الخصخصة؛ فقد طالبت الجمعية بتوفير مزيد من الشفافية في هذا الشأن، وأن تقوم الحكومة بإعداد قاعدة بيانات تفصيلية عن الشركات المعروضة للبيع، والمطالبة بتشكيل لجنة فض الخلافات بين المستثمرين ورجال الأعمال والحكومة، على أن تضم أعضاء من الطرفين؛ الأمر الذي استجابت له الحكومة بتأسيس هذه اللجنة.

● عام ٢٠٠٤، في محاولة الجمعية لتعديل بعض السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في هذا العام، رفضت الجمعية التعديلات التي أُدخلت على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧؛ فقد رأت ضرورة إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية التي تدخل العملية الإنتاجية، في المقابل كانت الحكومة ترى أنه لا مجال لتقديم حوافز أو إعفاءات ضريبية أو جمركية جديدة في هذه التعديلات، ليس هذا فحسب بل طالبت الجمعية الحكومة بإدخال بعض التعديلات على السياسات النقدية والجمركية القائمة؛ وذلك من خلال الاتجاه إلى دمج البنوك، والسير في تغيير نظم وإجراءات الإفراج الجمركي فيما يتعلق بالجمارك، والتوصية بتحرير القطاع العام من اللائحة الموحدة، وربط الحوافز بنوعية وجودة الإنتاج، وقد استجابت الحكومة لأغلب هذه المطالب (التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال المصريين، ٢٠٠٥).

● وفيما يتعلق بمشروع قانون الشركات الموحد -المُعد بواسطة مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار- في يونيو ٢٠٠٨؛ فقد رأت الجمعية أن هذا المشروع لم يوحد أيًّا من القوانين المتعددة التي تحكم الشركات، وهي: الشركات المؤسسة وفقًا لقانون رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١، وقانون شركات قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والنصوص المتعلقة بتأسيس الشركات والسوق الأولى للأوراق المالية في قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وإنما اقتصر فقط على الشركات المقامة وفقًا لقانوني ١٥٩، وقانون سوق المال (التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال المصريين، ٢٠٠٨).

● وفي ٥ مايو ٢٠٠٨ صدرت مجموعة من القرارات الاقتصادية الحكومية، والتي تضمنت إنهاء جميع تراخيص مشروعات المناطق الحرة العاملة كثيفة الطاقة من مظلة قانون الاستثمار١٩٩٧ -التي تعمل في مجال الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع البترول، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي- وقد صدرت هذه القرارات ضمن القانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨، ورفضت الجمعية هذا القانون -بشكل واضح وصريح- ورأت أن للقرار انعكاسات سلبية كثيرة على المستثمرين، بل إنه يؤثر سلبًا على جذب الاستثمارات الأجنبية في مصر (التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال المصريين، ٢٠٠٥).

● وعند تحليل هذا التأثير نجد أن تعديل بعض القوانين جاء لصالحهم، حيث تم إصدار بعض القوانين والقرارات الاقتصادية، كانت جميعها في صالح رجال الأعمال؛ الأمر الذي أكد مدى هيمنة رجال الأعمال وتأثيرهم على عملية صنع السياسة الاقتصادية في هذه الفترة، وذلك من خلال كون عدد كبير من رجال الأعمال أعضاء في الحزب الوطني وكذا في لجنة السياسات، بالإضافة إلى البرلمان، بل الأكثر من ذلك توليهم بعض الوزارات الاقتصادية المهمة خلال هذه الفترة.

٤.١.٦ الفترة من (٢٥ يناير٢٠١١) حتى عام (٢٠٢١)

حاولت الجمعية خلال الفترة التالية لثورة يناير ٢٠١١ وحتى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وضع كل الإمكانات تحت تصرف الدولة من أجل دعم وتطوير الاقتصاد المصري، ليس هذا فحسب وإنما عملت على إزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق عملية التنمية، والعمل على زيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وتهيئة مناخ الاستثمار بمساعدة الحكومات المتتالية خلال هذه الفترة (التقرير السنوي لجمعية رجال الأعمال المصريين، ٢٠١١).

ومنذ عام ٢٠١٤ حتى اليوم، نشط دور الجمعية في عملية صنع السياسة الاقتصادية من خلال اللقاءات المشتركة بين الجمعية وأعضاء الحكومة، وبحضور لجلسات مجلس النواب لمناقشة أهم التشريعات الاقتصادية خلال هذه الفترة، مثل: قانون الضريبة على الدخل، وقانون الاستثمار، وقانون الجمارك، وقانون القيمة المضافة، وغيرها من التشريعات الاقتصادية التي ترسم ملامح الجمهورية الجديدة في مصر.

وحاولت الجمعية من خلال مجالس الأعمال المصرية مع بعض الدول الترويج لبعض الفرص الاستثمارية المصرية، وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين مصر وهذه الدول، ولم يتوقف دور الجمعية عند هذا الحد، بل قامت الجمعية بإعداد الدراسات إزاء بعض القضايا الاقتصادية، وكذلك خلال الأزمات التي أثرت على الاقتصاد المصري، وتقديمها للحكومة لدراستها ومحاولة تطبيقها وتحويلها للسياسات على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال شكلت الدراسات التي قدمتها الجمعية خلال جائحة كورونا في أوائل عام ٢٠٢٠ من أجل تعديل بعض السياسات الاقتصادية أحد مظاهر هذا الدور، مثل عودة عمل الشهر العقاري أو على الأقل القسم الخاص بتوثيق التوكيلات ومعاملات البنوك وشركات التمويل، ليس هذا فحسب وإنما طالبت الجمعية فيما يتعلق بقطاع التشييد: التواصل والمتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة حول مطالبات منظمات العمال العاملة بقطاع التشييد بشأن: تأجيل سداد أقساط الأراضي لمدة ستة أشهر، مد مهلة تنفيذ المشروعات العقارية لمدة سنة إضافية.

أما بالنسبة لقطاع التصدير؛ فرأت الجمعية ضرورة مساندة القطاعات التصديرية المختلفة، وعلى رأسها القطاعات ذات الميزة النسبية؛ مع التأكيد على استمرار الدولة في سداد مستحقات المصدرين لدى صندوق المساندة، وقد رأت الجمعية فيما يتعلق بالقطاع السياحي ضرورة تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة، وسرعة تدخل البنك المركزي لدى البنوك لصرف قروض ميسرة بفائدة ٥٪ تتسدد على ثلاث سنوات لكل منشأة وشركة سياحية. إسقاط الفوائد على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتأكيد على مبادرة البنك المركزي المصري الخاصة بتأجيل سداد القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢.٦ دور النقابات العمالية في صنع السياسة الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)

وتتناول الدراسة النقابات العمالية من خلال دورها داخل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في صنع السياسة الاقتصادية خلال فترتين كما يلي.

١.٢.٦ الفترة من عام ١٩٩١ حتى ٢٥ يناير ٢٠١١:

فقد نص دستور مصر المعمول به خلال هذه الفترة "دستور ١٩٧١" وتعديلاته على تمثيل العمال في المجالس الشعبية المنتخبة، حيث تم تخصيص نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين في جميع المجالس الشعبية المنتخبة، وذلك في مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية (مادة "٨٧" من الدستور،١٩٧١)

ووفقًا لقانون النقابات فقد أُتيح لاتحاد النقابات المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عمومًا، بالإضافة إلى إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح، والقرارات المتعلقة بتنظيم شؤون العمل والعمال (موقع الاتحاد العام لنقابات مصر، ٢٠٢١).

وقد برز دور النقابات العمالية في فترة التسعينيات مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والبدء في برنامج الخصخصة، وبسبب عمليات الخصخصة فقَدَ العديد من العاملين في الدولة وظائفهم، وتحول عدد كبير من العمال إلى القطاع غير الرسمي؛ الأمر الذي جعل هؤلاء العمال خارج نطاق التنظيم والحماية من الدولة.

وفي هذا السياق، صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال الذي قرر خصخصة بعض شركات القطاع العام، فقد أعد الاتحاد دراسة حول تطبيق هذا القانون على أرض الواقع، وذكر خلال هذه الدراسة أنه تبين من خلال الممارسة أن بعض الشركات القابضة قد بدأت باللجوء لأسلوب الدمج والتصفية دون أن تتخذ الإجراءات والوسائل المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية لإقالة الشركات المتعثرة وزيادة أرباحها (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣).

ثَمّ صارت قضية الخصخصة من أهم القضايا التي أثيرت خلال عقد التسعينيات، ومع الخلاف حول هذه القضية، كان هناك رفض من جانب بعض النقابات على السياسات الاقتصادية المتعلقة بتطبيق برنامج الخصخصة، فعل سبيل المثال رفضت بعض النقابات هذه السياسات، كنقابتي عمال الصناعات الهندسية وعمال الكيماويات، ورأت الحكومة في ظل هذا التخوف من الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ضرورة عقد اجتماعات دورية بين الوزراء، والقيادات العمالية؛ لتخفيف مخاوف العمال من الخصخصة (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦).

والجدير بالذكر أنه كانت هناك محاولات للسيطرة على الاتحاد، بالإضافة إلى التدخل الحكومي الصريح والمتكرر في أعماله وانتخاباته؛ الأمر الذي بدا واضحًا في انضمام معظم أعضائه للحزب الوطني الحاكم آنذاك، ليس هذا فحسب، بل تولى بعضهم مناصب تنفيذية في الحكومة، وقد أدى ذلك إلى إحكام سيطرة الحكومة على التنظيم النقابي الرسمي. فعلى سبيل المثال في دورة الاتحاد (٢٠٠٦-٢٠١١) التي بلغ عدد أعضائها (٢٣) عضوًا، كان أولئك الأعضاء منضمين إلى الحزب الوطني؛ الأمر الذي أثَّر على الهدف الأساسي من هذا الاتحاد، بسبب موافقتهم على أغلب السياسات الاقتصادية التي نص عليها القانون (عبد الله، ٢٠١١)

وقد هدفت هذه السياسات الاقتصادية إلى تضييق الفرص السياسية أمام العمال والحركة العمالية من ناحية التأثير الفعلي على السياسات العامة، عمومًا، والسياسات الاقتصادية، بالأخص (عبد الوهاب، ٢٠٠٥).

تم إقرار حق الإضراب للعمال بضوابط وشروط معينة عام ٢٠٠٣؛ فأصبح تنظيم الإضراب بموافقة ثلثي أعضاء النقابة العامة، فازداد عدد الاحتجاجات العمالية؛ نظرًا لبعد قيادة الاتحاد بالدفاع عن حقوق العمال، وكذا التأثير على أهم القرارات الاقتصادية المتعلقة بالعمال، فقد ارتفعت هذه الاحتجاجات من ٢٦٦ عام ٢٠٠٦ إلى ٦١٤ عام ٢٠٠٧ وإلى ٧٠٠ عام ٢٠٠٩ (مركز التضامن العمالي الدولي، ٢٠١٠).

ولم يقتصر الأمر على الاحتجاجات والإضرابات العمالية، بل أصبحت فكرة إنشاء أول نقابة مصرية مستقلة أمرًا واقعًا؛ فكانت أول نقابة مصرية مستقلة وليدة هذه الاحتجاجات وهي النقابة العامة المستقلة لعمال الضرائب العقارية كأول نقابة عمالية مستقلة تم تأسيسها عام ٢٠٠٧، عندما شكل موظفو الضرائب العقارية لجنة وطنية

للإضراب؛ وذلك لمطالبتهم بالمساواة في الأجور مع موظفي الضرائب الذين توظفهم وزارة المالية بشكل مباشر، وقام هؤلاء العمال بالاحتجاجات أمام وزارة المالية لمدة ١١ يومًا مطالبين بالمساواة في الأجور، واستمروا في الاحتجاج حتى رضخ وزير المالية الأسبق "بطرس غالي" للموافقة على مطالبهم (مصطفى واليعقوبي، ٢٠١٥).

وفي هذا السياق أمضت لجنة الإضراب العام لموظفي الضرائب العقارية في تنظيم نقابة مستقلة، وانضم أكثر من ٣٠ ألفًا من نحو ٥٠ ألف عضو إلى هذه النقابة، بل الأكثر اعتراف وزارة القوى العاملة والهجرة بالنقابة الجديدة في أبريل ٢٠٠٩، وتمثل السند القانوني في تأسيس هذه النقابة إلى اتفاقيتي الحرية النقابية لسنة ١٩٨٧ و١٩٩٨، الصادرتين عن منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا باعتبار مصر عضوًا في هذه الاتفاقيات. ليس هذا فحسب، بل تأسست نقابات مستقلة أخرى، للفنيين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين، وأصحاب المعاشات (الشرقاوي والعجاتي،٢٠٢١).

ونخلص من ذلك أن إخفاق السياسة الاقتصادية في أهدافها المرجوة، وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، أديا إلى إضرابات واحتجاجات العمال من أجل تغيير هذه السياسات؛ فقد شهد الكثير من المصانع والشركات الكبرى احتجاجات عمالية نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية والتضرر من تدني الأجور والحوافز. ومع فشل النقابات العامة وكذا الاتحاد العام في التأثير على تغيير هذه السياسات، تم اللجوء إلى إنشاء كيانات موازية وهي النقابات العامة المستقلة، ليس هذا فحسب بل لعبت تلك الاحتجاجات دورًا كبيرًا في نزع الشرعية عن النظام، وأسهمت في الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق مبارك (Beinin, 2011).

٢.٢.٦ الفترة من ٢٥ يناير٢٠١١ حتى عام ٢٠٢١

في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ لم تتمكن النقابات المستقلة من تحقيق مكاسب على الساحة السياسية، وكان وجودها محدودًا جدًّا في المؤسسات الناشئة بعد الثورة، وأثناء المرحلة الانتقالية ظل هناك استمرارية في كون الاتحاد العام لنقابات العمال هو المسؤول الوحيد عن التنظيم النقابي، وفي أعقاب ثورة يونيو ٢٠١٣ ألغى دستور ٢٠١٤ نسبة تمثيل العمال لـ ٥٠٪ من أعضاء مجلس النواب، ولكن أدى الاستقرار الأمني والتغيرات التشريعية التي تمت على أرض الواقع إلى قلة الإضرابات العمالية على غرار آخر عشر سنوات من حكم مبارك.

وفي ٢٠١٧ صدر القانون رقم "٢١٣" بشأن المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي، وقد جاء هذا القانون متضمنًا بعض النصوص التي قد تؤثر على حق العمال في تكوين نقاباتهم، وممارسة أنشطتها بحرية، ولعل أبرزها استنساخ بعض نصوص القانون القديم المُلغى رغم أنه كان قانونًا لمصادرة الحق في تكوين النقابات وحرمان العمال من حقهم في تكوين النقابات استقلالًا عن الاتحاد العام للنقابات العامة، بل الأكثر من ذلك نص هذا القانون في بعض مواده على الحبس والغرامة، ومن ثَمّ كان له الكثير من المساوئ (تقرير بشأن أوضاع الحريات النقابية، ٢٠٢١).

ونظرًا لعيوب هذا القانون، ودعم النظام السياسي الحالي للعمل النقابي ودور النقابات؛ فقد تم إدخال تعديلات عليه بموجب قانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكامه، وكان أهم هذه التعديلات هي: تقليص عدد أعضاء اللجنة النقابية لتتكون من ١٥٠ عضوًا، وأصبحت الآن تضم ٥٠ عضوًا فقط، وإلغاء كل المواد الخاصة بالحبس والغرامة، وأيضًا توسيع قاعدة المشاركة العمالية، ومنح مزيد من الحريات النقابية تتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية والاتفاقيات الدولية (قانون"١٤٢"، ٢٠١٩).

كانت هناك محاولات حكومية لزيادة الأجور وزيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاع الخاص في ٢٠٢١، وبالفعل تم تحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص في ديسمبر٢٠٢١ .وبالتالي يمكن القول إنه في الفترة الحالية قلت الاحتجاجات العمالية، وتم احتواؤها من خلال إصلاح نظام الأجور وتعديل قانون النقابات العمالية، وجعلهم شركاء في عملية التنمية الاقتصادية.

٧. خاتمة

تُعد جماعات المصالح أحد أهم الفواعل غير الرسمية في عملية صنع هذه السياسات، ويختلف حجم هذا الدور وطبيعته من دولة إلى أخرى، كذلك يختلف هذا الدور من فترة إلى أخرى، وكذا حسب طبيعة هذه الجماعات؛ فنجد أن دور النقابات العمالية ازداد في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق مبارك، فرفضت النقابات بعض السياسات الاقتصادية في هذا الوقت، والتي أضرت بأوضاع أعضائها ومستوى معيشتهم، ومع عدم الاستجابة لمطالبهم كانت الإضرابات والاحتجاجات هي الأسلوب المستخدم للتأثير في تغيير هذه السياسات، كما تم اللجوء إلى تأسيس كيانات موازية للكيانات الأساسية الشرعية والمعترف بها من قبل النظام، وذلك في ظل خضوع الاتحاد العام للحكومة والسيطرة عليه، ولكن في أعقاب ثورة ٢٥ يناير قلت الاحتجاجات العمالية حتى الآن، وتم تعديل قانون النقابات العمالية، والأكثر من ذلك زيادة الأجور، ووضع حد أدنى للأجر للعاملين في القطاع الخاص.

في مقابل ذلك سعت بعض جماعات المصالح "رجال الأعمال" لتحقيق مصالحها الاقتصادية بأي وسيلة دون النظر إلى المصلحة العليا للمجتمع، وعملت هذه الجماعات على تحقيق المزيد من المزايا والمكاسب، وخلال الفترة من ١٩٩١-٢٠١١ استطاعت هذه الجماعات للإسهام في وضع أو تعديل السياسة الاقتصادية في مصر. وقد لوحظ أثناء فترة حكم المجلس العسكري أنه قد حيّد أغلب رجال الأعمال الذين كانوا يحتسبون على نظام الرئيس الراحل مبارك، بينما رأى نظام الرئيس مرسي التصالح معهم، أما خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، فلم يحبِّذ النظام المصري قيام بعض رجال الأعمال بدور سياسي مباشر، كالذي كانوا يمارسونه من قبل مع استمرار دورهم الاقتصادي الداعم للاقتصاد المصري؛ فقد حدث تغير في دور هذه الجماعات؛ فأصبح هذا الدور لا يغلب عليه المصالح الشخصية؛ ولم يسمح النظام المصري إلا بدور متوازن لهذه الجماعات في صنع القرارات الاقتصادية بما يخدم مصلحة الوطن، وهذا على الرغم من عودة بعض رجال الأعمال للحياة السياسية مرة أخرى.

وفي الختام، نجد أن دور جماعات المصالح في صنع السياسة الاقتصادية تأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى نصوص الدستور والتشريعات المصرية التي تدعم دور هذه الجماعات في التأثير على السياسات العامة -عمومًا- والسياسات الاقتصادية خاصة.

المراجع

١. المراجع العربية

أ- المصادر الأولية:

دستور ١٩٧١ وتعديلاته.

القانون "١٠٠" وتعديلاته (١٩٩٣).

القانون "٦" (٢٠٠٢) بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية.

قانون "١١٤" (٢٠٠٨).

القانون"١٤٢" (٢٠١٩).

ب- المصادر الثانوية:

الأفندي، محمد أحمد. (٢٠١٤). *النظرية الاقتصادية الكلية «السياسة والممارسة*، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.

إبراهيم، نعمة الله نجيب. (٢٠٠١). *أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

التقارير السنوية الصادرة عن جمعية رجال الأعمال المصريين عن الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٢٠). القاهرة: جمعية *رجال الأعمال المصريين*.

التقرير الاستراتيجي العربي (أعداد متنوعة). القاهرة: *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*.

الحسين، أحمد. (٢٠٠٢). *مدخل إلى تحليل السياسات العامة*. عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

الخطيب، فاروق بن صالح ودياب، عبد العزيز بن أحمد (٢٠١٤). *دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*، جدة. د.ن.

العيسه، سفيان. (أكتوبر٢٠٠٧). الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات. *سلسلة الشرق الأوسط*، العدد ٥. مركز كارينجي للشرق الأوسط.

الشرقاوي، شيماء والعجاتي، محمد. (نوفمبر٢٠٢١). النقابات المستقلة حالة مصر ٢٠٠٤-٢٠١٥: تجارب بين التطورات السياسية والعوامل الذاتية. *سلسلة أوراق حول النقابات المهنية المستقلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*.

النسور، إياد عبد الفتاح. (٢٠١٥). *المفاهيم والنظم الاقتصادية*. عمان: دار صفاء للنشر.

أندرسون، جيمس. (١٩٩٨). عامر الكبيسي « مترجم». *صنع السياسات العامة*. الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

زبيري، عبد الله (٢٠٢١). أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة رجال الأعمال والحياة السياسية أنموذجًا. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*. المجلد (١١٤). العدد (٢/٢٠٢١).

عادلي، عمرو (٢٠١٧). *أكبر من أن تسقط: الشركات الكبرى المصرية بعد ثورة ٢٠١١* . مركز كارينجي للشرق الأوسط.

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٣). *السياسة الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عبد الله، نادين. (٢٠١١). *الحركة النقابية في مصر في ضوء ثورة يناير ٢٠١١ : السيطرة والاحتواء وحدود المقاومة*. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشئون الدولية. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطن.

عبد الوهاب، سمير. (يناير٢٠٠٥). النقابات العمالية في ظل اقتصاد السوق مع التطبيق على مصر. *مجلة النهضة*، المجلد السادس، العدد الأول.

عدلي، هويدا .(١٩٩٠). *الدور السياسي للحركة العمالية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١* . رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عز الدين، ناهد. (٢٠٠٣). *العمال ورجال الأعمال تحولات الفرص السياسية في مصر*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

علي، احمد شعبان محمد. (٢٠١٥). *علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

عيسى، محمد عبد الشفيع. (٢٠٠٧). السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة « نظرة تحليلية موجزة. *بحوث اقتصادية عربية*. (العدد ٤٠).

قنديل، أماني. (٢٠١١). *أي دور يلعبه المجتمع المدني*. د.ن.

قنديل، أماني. (٢٠٢٠). *الطبقة المتوسطة في مصر ٢٠٢٠- النقابات المهنية وعالم الثمانية مليون*. (د.ن).

محمود، محمود. (٢٠٠٧). *دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر دراسة حالة السياسة البيئية*. *رسالة ماجستير*. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مركز التضامن العمالي الدولي. (فبراير٢٠١٠). *النضال من أجل حقوق العمال في مصر*. مركز التضامن العمالي الدولي.

مصطفى، أحمد واليعقوبي، حياة. (٢٠١٥). *الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي» التجربتان المصرية والتونسية»*. بيروت: مؤسسة فريدريش.

نجاتي، فاطمة. (٢٠١٥). *دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر ومصر»*. رسالة ماجستير. جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

هلال، عليّ الدين. (٢٠١٠). *النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل ١٩٨١-»٢٠١٠* . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٢. المراجع الأجنبية

Beinin, J. (2011). Workers and Egypt's January 25 Revolution. */nternational Labor and Working-Class History*, no. 80.

Stephen, Maher. (2011). The political Economy of the Egyptian uprising*. Monthly Review.* at website: *https://monthlyreview.org/01/11/2011/the-political-economy-of-the-egyptian-uprising/*

٣. المواقع الالكترونية

الأمم المتحدة. (٢٠١٤). *سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية*:

https://www.un.org/esa/ffd/content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf

تقرير بشأن أوضاع الحريات النقابية في الفترة ما بين الأول من يوليو ٢٠٢٠ حتى الخامس عشر من يونيو ٢٠٢١:

https://www.ctuws.com/content

قنديل، أماني. (٢٠٠٧). ورشة عمل حول جماعات المصالح واستحقاقات التحول الاقتصادي. *مجلة الإصلاح الاقتصادي*. مركز المشروعات الدولية الخاصة. العدد ١٧.

https://cipe-arabia.org

موقع اتحاد الغرف التجارية المصرية. (٢٠٢١):

http://www.fedcoc.org.eg

موقع اتحاد الصناعات المصرية. (٢٠٢١):

http://www.fei.org.eg/services.asp?lang=ar

موقع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. (٢٠٢١):

https://www.etufnews.com

موقع الغرفة الأمريكية بالقاهرة. (٢٠٢١):

https://www.amcham.org.eg

موقع جمعية رجال الأعمال المصريين. (٢٠٢١):

http://www.eba.org.eg/MainAr/OtherPages.aspx?id=35

موقع نقابة العامة لأطباء مصر.

https://www.ems.org.eg.

موقع منتدى التنمية السياسة:

www.pdf-yemen.com